

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٢

بتتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٦١
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٦١ بتشكيل اللجنة
المخصوص عليها في المادة الرابعة من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ ،

قرر :

مادة ١ - يحل السيد عبد الحميد مهد عمر وشاحي محل المرحوم
الدكتور وديع فرج عن مالكي صحف دار الملال في عضوية اللجنة المشكّلة
بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،
صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ ذي الحجة سنة ١٢٨١ (١٧ مايو سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٨٨ لسنة ١٩٦٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر
والمؤسسات التي يشتملها ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥٢٧ لسنة ١٩٦١ ،
تعيين وكيل جامعة الأزهر ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٦٧٨ لسنة ١٩٦١ ،
وبناء على ترشيح نائب رئيس الجمهورية ووزير شئون الأزهر واقتراح
شيخ الأزهر ،

قرر :

مادة ١ - يعين الدكتور محمد البهى فرق وكيلاً لجامعة الأزهر والقائم
بأعمال المدير بالنيابة ، مديرًا لجامعة الأزهر .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ ذي الحجة سنة ١٢٨١ (١٧ مايو سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٨٦ لسنة ١٩٦٢

بنحويل وزير العمل سلطات مجلس إدارة المؤسسة المصرية
العامة للتأمينات الاجتماعية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ١٣٧٢ لسنة ١٩٦١ في شأن تحديد
الجهة المختصة فيما تضمنه أحكام القوانين المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية ،

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٣٧٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم إدارة
مؤسسة التأمينات الاجتماعية ،

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام
موظفي المؤسسات العامة والقرارات المتعلقة به ،

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٦٠٧ لسنة ١٩٦١ باعتبار مؤسسة التأمينات
الاجتماعية مؤسسة ذات طابع اقتصادي ،

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ في شأن سلطات الوزير ،
ومسئوليات كل منهم في تحقيق الأهداف بالنسبة للمؤسسات العامة ،

قرر :

مادة ١ - يخول وزير العمل سلطات مجلس إدارة المؤسسة المصرية
العامة للتأمينات الاجتماعية المخصوص عليها في القوانين والقرارات واللوائح
المعمول بها وذلك لمدة ستة أشهر .

مادة ٢ - لوزير العمل بقرار منه حق تفويض رئيس مجلس إدارة
المؤسسة أو مديرها العام في كل أو بعض الاختصاصات المشار إليها
بالمادة السابقة .

مادة ٣ - يصدر وزير العمل خلال الفترة المشار إليها في المادة
الأولى قراراً بإعادة تعيين موظفي المؤسسة .

أما الذين لا يشتملهم القرار المشار إليه في الفقرة السابقة فيجب حفظهن
بدرجاتهم ومرتباتهم الحالية بصفة شخصية لمدة أقصاها ستة أشهر يصدر
خلالها قرار من وزير العمل بتعيينهم في وظائف عامة ماثلة لوظائفهم ،
سواء كانت إدارية أو فنية لا تقل من حيث الدرجة عن درجات وظائفهم
الحالية وذلك بعد الاتفاق مع الجهات المختصة .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ
نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ ذي الحجة سنة ١٢٨١ (١٧ مايو سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر